الموافقة على فتح أسواق تصديرية للدول الصديقة وإطلاق برنامج لدعم الصادرات السورية إلى روسيا

وزير الاقتصاد: نتواصل مع العراق والأردن لتقديم التسهيلات للتصدير

قسومة لـ«الوطن»: يجب الاهتمام بدعم التصدير أولاً وإزالة العقبات أمام الاستيراد

جلنار العلي

وافقت رئاسة مجلس الوزراء على توصية اللجنة الاقتصادية خلال اجتماعها الأخير معها، الذي ناقشت فيه مذكرة خاصة بالإجراءات المقترح اتخاذها لفتح أسواق تصديرية للفائض من البضائع والسلع والمواد المنتجة محلياً إلى أسواق الدول الصديقة، إضافة إلى العديد من المقترحات لتلافي الصعوبات بهذا الشأن.

وتضمنت التوصية تأييد مقترحات وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية، المتضمنة العمل على دعم الحصول على شهادات الجودة العالمية الخاصة بالتصدير، وتأمين وحدات الخزن والتبريد لكل المنتجات المعدة للتصدير من خلال منح التسهيلات اللازمة للاستثمار في هذا المجال، إضافة إلى توجيه كل المخابر للإسراع بإصدار نتائج تحليل العينات المرسلة إليها من البضائع المعدة للتصدير وخاصة الزراعية والغذائية، نظراً لحساسيتها العالية وسرعة تعرضها للتلف والقيام بهذه الإجراءات قبل «الترصيص»، ومنح قروض ميسرة لمراكز الفرز والتوضيب التي تحقق الاشتراطات العالمية في الفرز والتوضيب للمنتجات المعدة للتصدير، ووضع آلية مناسبة لتفتيش البضائع بحيث لا تؤدي إلى تلف في البضائع المعدة للتصدير.

وشملت مقترحات وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية استمرار التعاون والتنسيق مع اتحادات غرف الزراعة والصناعة والتجارة للتوسع بإقامة معارض للبيع المباشر للمنتجات الزراعية والصناعية السورية في الدول الصديقة ودراسة إمكانية تقديم الدعم لهذه المعارض بما يسهم في زيادة حجم الصادرات، كذلك قيام وزارة النقل باستكمال إجراءات تأمين سفينة نقل للتخفيف من ارتفاع كلف شحن المنتجات المصدرة إلى البلدان المستهدفة ولاسيما روسيا الاتحادية، وإطلاق برنامج خاص بدعم الصادرات السورية (صناعية، زراعية) إلى روسيا لمدة ٦ أشهر يهدف إلى تشجيع المصدرين والتخفيف من تكاليفهم والارتقاء بمستوى العلاقات الاقتصادية التجارية بين البلدين.

وأوضح وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية الدكتور سامر الخليل في تصريح صحفي له أنه سيتم التواصل مع الجانب العراقي للسماح للشاحنات السورية بالدخول إلى الأراضي العراقية مجدداً، إضافة إلى تشكيل لجنة من وزارات (الاقتصاد والتجارة الخارجية، النقل، المالية) للتواصل مع الجانب الأردني لمناقشة القضايا المتعلقة برسم العبور، مؤكداً أنه يتم العمل على تذليل الصعوبات التي تعترض التنفيذ ووضع المقترحات اللازمة للمعالجة بما يسهم في توسيع آفاق التعاون مع الدول الصديقة وتحقيق المصلحة المشتركة ويخدم الاقتصاد الوطني، مشيراً إلى أن تصدير فوائض الإنتاج عن السوق المحلية يسهم بتأمين القطع الأجنبي لاستيراد العديد من المواد والسلع الأساسية الضرورية وتشغيل المنشآت الإنتاجية بطاقات إنتاجية مقبولة.

ولفت وزير الاقتصاد إلى أنه تم توقيع العديد من الاتفاقيات مع عدد من الدول الصديقة لتفعيل نظام مقايضة السلع والبضائع بما يسهم في تأمين الحاجة المحلية من مواد وسلع لا تنتج محلياً.

من جهته، أثنى عضو غرفة تجارة دمشق ورئيس لجنة التصدير فيها سابقاً فايز قسومة في تصريح لـ«الوطن» على هذه المقترحات التي وافقت عليها اللجنة الاقتصادية وإن كانت قديمة ومطروقة، فمثلاً السفينة السورية لشحن المنتجات السورية ولاسيما الحمضيات إلى الاتحاد الروسي مطلوبة منذ نحو ٢٥ عاماً، على أن تكون هذه السفينة تحتوي على منافذ كهربائية لعمل البرادات، واصفاً الإجراءات الحكومية لتشجيع التصدير بأنها غير قوية وغير شجاعة، إذ إن تنفيذ الآلية المتبعة لتنشيط التصدير يعد أمراً صعباً، وخاصة بالنسبة للخضار والفواكه، كذلك الأمر بالنسبة لدعم أجور الشحن بنسبة تصل إلى ٢٠٪ للحمضيات و١٠٪ للمواد الصناعية، معتبراً أن دعم المواد الصناعية يعد ناقصاً لأنه يشترط للحصول على الدعم أن يكون الشخص منتجاً ومصدراً، مشيراً إلى أن القطاع الصناعي اليوم بحاجة لدعم جميع الصادرات بشكل دائم بنسب لا تقل عن ١٠٪ من قيمها الحقيقية.

وتابع: «خلال الأزمة الحالية فإن كل القرارات الحكومية تساهم بزيادة الأسعار، فمثلاً الحل الوحيد هو إزالة العقبات أمام الاستيراد، فالأسعار لم تعد محمولة لكل الفئات، حيث لا يستطيع تحمّلها أي وزير أو حتى رئيس مجلس الوزراء»، مطالباً بإعطاء أولوية للتصدير، لاسيما في حالة الحرب التي تمر بها البلاد حتى لو وصل الأمر إلى تصدير ما نأكل، إذ لا توجد طريقة لتوفير قطع أجنبي سوى التصدير، مبيناً أن أرقام كل الصادرات تراجعت بشكل كبير عن العام الماضي سواء بالنسبة للخضار أو الفواكه أو الألبسة، نافياً أن التصدير يرفع الأسعار.

وشدد قسومة على ضرورة الارتقاء بالإنتاج إلى الحد الأعظمي ومن ثم إعطاء التصدير أهمية كبرى، مشيراً إلى ضرورة توفير الكهرباء وحوامل الطاقة للوصول إلى التصدير بكميات كبيرة، فمن غير المعقول رفع سعر كيلو الكهرباء على الصناعيين من ١٣٠ ليرة إلى ٩٦٠ ليرة، متسائلاً: «في ظل كل ما سبق فأين التنشيط الحقيقي للصناعة والتصدير؟».

وفيما يخص مقترح وزارة الاقتصاد المتعلق بإطلاق برنامج دعم للصادرات السورية إلى روسيا، بيّن قسومة أن نقل البراد إلى روسيا يحتاج لنقله إلى لبنان أولاً ليتم تحميله في الباخرة وهذا يحتاج إلى مبلغ ٢٠٠٠ دولار إضافي عن كل براد، لذا فإن هذا الأمر يحتاج إلى تأمين باخرة «RoRo» وأن تتحمل الحكومة قسماً من أجرة الباخرة، أو منح تنشيط حقيقي لنقل البرادات إلى لبنان، مشيراً إلى أن الأصناف التي نجح تصديرها إلى روسيا هي الليمون والبرتقال الماوردي والرمان والبانذنجان الشتوي.

في سياق آخر، أشار قسومة إلى أنه منذ نحو ١١ عاماً تعمل الحكومة السورية على التواصل مع الجانب العراقي للسماح للشاحنات السورية بالدخول إلى الأراضي العراقية مجدداً، إلا أن هذا الأمر يعد خارجاً عن إرادة الجانب العراقي، معتبراً أنه إذا نفّذ هذا المقترح فإن كلف الشحن ستنخفض، لأن نقل البضائع من الشاحنات السورية إلى العراقية يؤدي إلى تلفها، ذاكراً أحد المصدرين في العام الماضي حيث اضطر لبيع البراد الذي صدره بأربعة ملايين ليرة، علماً أن تكلفته وصلت إلى ١٠٠ مليون ليرة بسبب تلف البضائع.

رفع سعر البنزين والمازوت الصناعي ١٠٠ بالمئة للفعاليات الاقتصادية عن طريق الشركات الموردة للمشتقات النفطية

الوطن

أصدرت وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك قراراً يقضي برفع سعر المازوت والبنزين المبيع للفعاليات الاقتصادية عن طريق الشركات الموردة للمشتقات النفطية.

وبين القرار أن الشركات سوف تلتزم ببيع المحروقات التي تستوردها للفعاليات الاقتصادية من المادتين خلال كانون الأول من عام ٢٠٢٢ حيث يصبح سعر اللتر الواحد من المازوت التجاري والصناعي ٥٤٠٠ ليرة سورية و٥٩٠٠ ليرة سورية لليتر البنزين، متضمناً ذلك عمولة شركة المحروقات.

وأكدت الوزارة في قراراها بأن يستمر بيع المشتقات النفطية الموزعة من شركة محروقات ومراكز التوزيع والمحطات الأخرى في جميع أنحاء الجمهورية العربية السورية وفق الأسعار المحددة من الوزارة والمعمول بها سابقاً، مع الإشارة إلى أن كل مخالف لهذا القرار وتعليماته سوف تتطبق عليه العقوبات المنصوص عليها بالمرسوم التشريعي رقم ٨ لعام ٢٠٢١.

الجمهورية العربية السورية
وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك
قرار رقم (٢٠٦)
وزير التجارة الداخلية وحماية المستهلك
الدكتور عمرو نذير سالم

ونشرت وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك على قناتها على تلغرام أنه لم يتم رفع أسعار المازوت أو البنزين على الإطلاق.

لكن الحكومة استطاعت تأمين كميات إضافية مستوردة وطرحتها بناء على الكلفة لكي ترفد ما هو موجود في ظل نقص المشتقات النفطية الحالي.

٤٥ مليار ليرة تعويضات المسرّحين في سورية

النايف لـ«الوطن»: الإجراءات ميسرة وبسيطة وتتم بوقت قصير

علي محمود سليمان

بيّن مدير فرع المؤسسة السورية للبريد في دمشق رأفت النايف أن القيمة الإجمالية لمبلغ صرف تعويضات المسرّحين في سورية التي بدأ دفعها أمس من خلال فروع المحافظات تصل لقرابة ٤٥ مليار ليرة، بينما عدد البيانات المخصص لبريد دمشق بحدود ٨٥٠٠ مستفيد أو مسرّح بقيمة مالية تبلغ حوالي ٢٢ مليار ليرة سورية وبذلك تكون حصة دمشق قرابة النصف من القيم الإجمالية لتعويضات المسرحين.

وأضاف النايف في تصريح لـ«الوطن»: إن عدد المستفيدين من خدمة صرف التعويضات للمسرحين بلغ أكثر من ١٨٥٠٠ مستفيد أو مسرّح حتى تاريخ بدء صرف التعويضات وهو عدد قابل للزيادة حيث لا تزال عمليات إرسال البيانات مستمرة مع العمل بأقصى سرعة لترحيل هذه البيانات إلى منظومة الصرف.

وحول إجراءات منح التعويض أوضح النايف أنها ميسرة وبسيطة وتتم في وقت قصير جداً من خلال حضور صاحب العلاقة أو من ينوب عنه بموجب وكالة قانونية إلى أي فرع من فروع المؤسسة وتقديمه شهادة تأدية الخدمة العسكرية أو دفتر التجنيد والهوية الشخصية أو إخراج قيد مدنياً.

وبين أن هذه الخدمة تعتبر من الخدمات ذات البعد الاجتماعي والوطني لكونها ليست من الخدمات الربحية للمؤسسة وإنما بهدف تسهيل حصول العسكريين المسرّحين على تعويضاتهم في وقت قصير حيث كان استلام التعويض سابقاً يحتاج إلى وقت طويل يصل لأشهر في بعض الأوقات نتيجة تعدد الإجراءات وعدم القدرة على استيعاب الأعداد الكبيرة وحصر استلام التعويض بالفرع ٢٠٥ في دمشق بالنسبة للضابطة المالية، بينما لدى المؤسسة انتشار جغرافي في كل المحافظات عبر ٨٠ مركزاً بريدياً يمكن للمسرح والمستفيد من خدمة صرف التعويضات أن يتوجه إلى أقرب مركز بريدي لمكان إقامته لاستلام تعويضه، ويتم الإعلان عن المراكز التي يتم تسليم التعويض فيها لكونه يجب أن تكون مراكز مؤتمنة.

ولفت إلى أن المؤسسة السورية للبريد متخصصة بهذا النوع من الخدمات من ناحية الدراسة والتصميم والدعم ولديها خدمة مماثلة وهي رواتب المتقاعدين وهي تتم شهرياً لمتقاعدين تصل أرقامهم لعشرات الآلاف.

ونوه مدير بريد دمشق إلى أن خدمة صرف تعويضات نهاية الخدمة للمسرحين سواء الخدمة الإلزامية أم الاحتياطية أو المحتفظ بهم تتم بالتعاون بين المؤسسة السورية للبريد والإدارة المالية في الجيش والقوات المسلحة، من خلال آلية عمل لاستلام البيانات في فروع المؤسسة بالمحافظات وهي بيانات الجداول الاسمية للمستفيدين من التعويض، ويتم تدقيق هذه البيانات ومن ثم ترحيلها إلى منظومة برمجية وبعدها المطابقة بين فروع المؤسسة والضابطة المالية للتأكد من صحتها ضمن عملية التحقق الأخيرة.

خطة لزراعة ٣,٣ مليون شجرة مثمرة الموسم القادم

٣٣٦ ألف هكتار قمح حتى الآن من ١,٦ مليون هكتار المقرر زراعتها

هناء غانم

أكد مدير الإنتاج النباتي في وزارة الزراعة المهندس أحمد حيدر أن المساحة المزروعة بمحصول القمح بلغت حتى الآن ٣٣٦٦٠٠ هكتار منها ١٤٥٧٧١ هكتاراً مروياً و١٩٠٨٢٩ هكتار بعل وذلك من إجمالي المساحة المخططة البالغة ١,٦ مليون هكتار، لافتاً إلى أنه تم زراعة ١٥٣٥٠٠ هكتار في محافظة الحسكة، تليها الرقة بـ١٠٠ ألف هكتار ثم درعا بـ٣٠٣٩٨ هكتاراً، وفي حلب ٢٧١٨٠ هكتاراً وفي طرطوس ٣٩٧١ هكتاراً، و٥٠٢٥ هكتاراً في الغاب و٥٥٠٨ هكتارات في حماة، و١٤٧٢هكتاراً في حمص، و٤٠٠٠ هكتار في دير الزور، و٢٧٨٣هكتاراً في ريف دمشق، و٢٠٥١ هكتاراً في إدلب، و٥١٥ هكتاراً في اللاذقية و١٤٢ هكتاراً في القنيطرة، و٥٥ هكتاراً في السويداء. وأضاف حيدر إن المساحة المزروعة بمحصول الشعير بلغت حتى الآن ٤٧٢٢٠٥ هكتارات منها ٢٤٨٨١ هكتاراً مروياً و٤٤٧٣٢٤ هكتار بعل من إجمالي الخطة المقررة البالغة ١,٣ مليون هكتار، مشيراً إلى أن كمية البذار الموزعة بلغت حتى الآن ٢٦٥٧١ طن بذار قمح، و١٣١٩ طن بذار شعير، و٣,٥ أطنان عدس، و٦ أطنان فول. وأكد حيدر أنه تم زراعة ٧٩٩١ هكتاراً بمحصول البطاطا للعروة الخريفية من إجمالي الخطة البالغة ١٢٢٠٨ هكتارات بنسبة تنفيذ ٦٥ بالمئة وذلك في محافظات درعا وحمص وحماة والغاب وإدلب وحلب، لافتاً إلى أن عمليات زراعة محصول الشوندر السكري مستمرة في حماة والغاب حيث بلغت المساحة المزروعة حتى الآن ٩١٠ هكتارات من المساحة المنظمة البالغة ١٤٢٧ هكتاراً، مشيراً إلى أن كمية بذار الشوندر المبيعة من المصارف الزراعية بلغت ٧٥٦ كغ. وذكر حيدر أن خطة محاصيل البقوليات الغذائية لهذا الموسم بلغت ٢٤٩٨٣٤ هكتاراً زُرع منها ٥٤٦٦ هكتاراً، منها ١٨٠ هكتار عدس، و١٢٨ هكتار حمص، و٤١٦٦ هكتار فول حب، و٩٩٢ بازلاء حب، مبيناً أنه تم تسويق ١٣٠٦٥ طناً من محصول القطن حتى الآن وبلغت المساحة المقطوفة ١٢١٩٧ هكتاراً.

وعن خطة إنتاج الغراس تبين وفق تقرير وزارة الزراعة، الذي حصلت «الوطن» على نسخة منه، أنه تم زراعة ٣,٣ ملايين غرسة مثمرة للموسم ٢٠٢٢/٢٠٢٣ و١,٥ مليون غرسة حراجية و١,١ مليون غرسة رعوية.

وأوضح التقرير أن كميات البذار اللازمة للمساحات المخططة من القمح هي ٣١٢,٧ ألف طن من البذار والكميات المتوقع أتاحتها لدى المؤسسة العامة لإكثار البذار ١٠٠ ألف طن ومن الشعير ١٢ ألف طن و١٧٧,٢ ألف طن المخططة ومن العدس ٢٣,٢ ألف طن الكمية اللازمة للمساحات المخططة، على حين تصل الكميات المتوقعة إلى ٥٠ طناً ومثلها حمص، في الوقت الذي تبلغ فيه الكمية اللازمة للمساحات المخططة ١١,٨ ألف طن وأظهر التقرير أن الكميات المتوقع انتاجها من البطاطا واللازمة للمساحة المزروعة تصل إلى ٦٧,٣ ألف طن وإضافة لذلك نحتاج إلى ٢٠٠٠ طن مستورد و٣ آلاف طن إنتاج محلي من البطاطا ونحو ٤ آلاف طن من القطن متوقع إنتاجها لدى المؤسسة العامة لإكثار البذار و٣,٥ آلاف طن الكمية اللازمة للمساحات المخططة، ولفت التقرير إلى أن هناك فجوة في كميات البذار سوف يتم تغطيتها من خلال تمويل ذاتي من الفلاحين أو الاستيراد من خلال القطاع الخاص فيما يخص بذار البطاطا.

وتضمن التقرير عدة مقترحات لتحقيق الخطة الإنتاجية الزراعية تتمثل بالتخطيط لاستثمار كل الأراضي الزراعية والاستفادة منها في الإنتاج، ويتطلب زيادة كميات الإنتاج الزراعي لتحقيق نسبة أعلى من الاكتفاء الذاتي وتحسين حالة الأمن الغذائي والعمل على زيادة المساحات المروية، بزيادة المبالغ المرصودة في الخطة الاستثمارية لوزارة الموارد المائية لإعادة تأهيل السدود وشبكات الري والتوسع بها، إضافة إلى زيادة القدرة على تطبيق برنامج التحول إلى الري الحديث ومعامل تصنيع مستلزماته، وتشكيل جمعيات مستخدمي المياه لضمان الاستخدام الأمثل للموارد المائية في ظل التغيرات المناخية، إضافة إلى التخطيط لزراعة محصول الشعير في المناطق الضعيفة من منطقة الاستقرار الثانية والأهم توفير الأسمدة الآزوتية والفوسفاتية الكافية من كل المصادر المتاحة وإعطاء ذلك الأولوية في خطط الجهات المعنية وتقديم الدعم والتسهيلات اللازمة لذلك، وإعطاء الأولوية لتشغيل معمل السماد في حمص وتوفير احتياجاته من الغاز والكهرباء إضافة إلى دعم الصناعات الغذائية لزيادة القيمة المضافة للمنتجات الزراعية، وحثها على اعتماد صناعاتها على فائض الإنتاج الزراعي المحلي، مما يسهم في استقرار أسعار المنتجين وتحسين القيمة المضافة للمنتجات المعدة للتصدير، وتشجيع منشآت التصنيع الزراعي على التعاقد المسبق مع الفلاحين والمزارعين والمربين مما يسهم في تحسين ضمان نوعية الإنتاج المناسبة للتصنيع من جهة، وتسويق الإنتاج وتحقيق الدخل المرجو للمنتجين الزراعيين من جهة أخرى.

ارتفاع كبير في الطلب على قروض الدخل المحدود بعد توفير «بوليصة» بدلاً عن الكفلاء

عبد الهادي شباط

كشف معاون مدير عام مصرف التسليف الشعبي عدنان حسن عن ارتفاع حركة الطلب على قروض الدخل المحدود خلال الشهر الماضي (تشرين الثاني) تزامناً مع تطبيق منح وثيقة التأمين بدلاً من الكفلاء والتي اعتبرها حسن مثلت حلاً مهماً للكثير ممن كان يرغب في الحصول على هذا القرض وكان يعوقه تأمين الكفلاء وأنه يجري العمل لدى التسليف الشعبي على إحصاء عدد قروض الدخل المحدود لإجراء مقارنة لعدد القروض التي تم منحها بعد تطبيق الوثيقة (البوليصة).

ويعتبر مدير عام هيئة الإشراف على التأمين رافد محمد، أن التأمين على القروض من أهم أنواع تأمين الائتمان، وأنه يسهم بشكل كبير ومهم في تشجيع التمويل المصرفي للمشاريع الاستثمارية بكل أحجامها وقنواتها، حيث تمثل وثيقة التأمين ضمانة جيدة للمصرف في تحصيل ديونه، وهذا الأمر يسهم بشكل مباشر في تنشيط الاقتصاد الوطني بمختلف مجالاته، وبالتالي المساهمة الفاعلة في تمويل عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

وأن هذا النوع من التأمين يمثل أحد طرق تنفيذ السياسة النقدية للدولة من خلال تشجيعه للإقراض، وبالتالي يمكن اعتباره مجازاً أداة سياسة نقدية غير تقليدية، ومثال ذلك في حال رغبة السلطات النقدية بضخ المزيد من النقود في السوق دون الاضطرار لتحريك أسعار الفائدة، إذ إن وجود تأمين القروض وفعاليته، سيشجع المصارف على الإقراض وضخ الأموال في الأسواق وبالتالي زيادة الكتلة النقدية المتداولة في مجالات الاقتصاد الحقيقي، والاستفادة من مزايا هذا الأمر في تنشيط الاقتصاد، دون الاضطرار لاستخدام أدوات نقدية أخرى قد يكون لها آثار غير مرغوبة في المرحلة الحالية.

بينما أكد حسن أن هذه التسهيلات في منح قرض الدخل المحدود يوازيه في التسليف الشعبي جملة من التسهيلات والخدمات التي يعمل عليها التسليف ومنها التعديلات التي أجراها المصرف على ضوابط وشروط منح قروض الطاقة المتجددة دون فوائد، بالتعاون مع صندوق دعم استخدام الطاقات المتجددة ورفع كفاءة الطاقة.

بحيث يستفيد من قروض الطاقة المتجددة التي يمنحها المصرف «أي مستهلك لحوامل الطاقة من العاملين في القطاع العام أو الخاص أو أصحاب الفعاليات الصناعية والتجارية والخدمية سواء أكانوا أشخاصاً طبيعيين أم اعتباريين باستثناء القطاع الزراعي.

مبيناً في توضيح له حول قرض تركيب منظومة الطاقة البديلة أن المصرف لا يتلقى الطلبات بشكل مباشر وإنما يقوم من يرغب بالحصول على هذه الخدمة بتقديم الطلب لصندوق الطاقات المتجددة أو أحد فروعه في المحافظات ويقوم بإحالة هذه الطلبات للمصرف حيث يعمل المصرف على دراسة هذه الطلبات وبحث الملاءة المالية للعميل (طالب التمويل لتركيب منظومة الطاقة البديلة) وذلك خلال أيام من وصول الطلبات.

وحول الضمانات أو الكفالات التي سيطلبها المصرف بين أنه في حال كان حجم التمويل أقل من ١٠ ملايين ليرة سيتم الاكتفاء بالكفلاء (كفيل أو اثنان أو ثلاثة) وفق قيم الرواتب والأجور الشهرية التي سيتم تقديمها للمصرف بما يتناسب مع قيمة التمويل في حين سيتم طلب ضمانة عقارية بحال كان التمويل أكثر من ١٠ ملايين ليرة.

وعن وثيقة التأمين التي تم تطبيقها والعمل بها بالقروض الشخصية (الدخل المحدود) بين أن التسليف يشجع دراسة وإصدار بوليصة لكفالة مثل هذه القروض وخاصة أن هذا المشروع يدعم الطاقة ويقدم خدمة لشريحة واسعة من المجتمع السوري.